



**CAIRO INSTITUTE  
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES**  
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme  
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

**رواق عربي**  
دورية محكمة  
**ROWAQ ARABI**

الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037  
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر  
<https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en>

## الافتتاحية: أين نجد قوة الدفع الديمقراطي؟

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (2004) الافتتاحية: أين نجد قوة الدفع الديمقراطي؟. رواق عربي، 9 (1)، 8-26.

### إيضاح

هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

### حقوق النشر

هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المَصْنَف 4.0.





في خضم المناقشات حول الديمقراطية في العالم العربي تتفق الغالبية الساحقة من المثقفين العرب على أن الطريقة الوحيدة لتجنب الوقوع في فخ "مبادرة الشرق الأوسط العظيم" الأمريكية هي رفض الرسول وليس رفض الرسالة. فالعالم العربي يحتاج بشدة للتحول الديمقراطي لأسباب كثيرة من بينها أن الديمقراطية ضرورة للنضال ضد سياسات الهيمنة والعنف التي يمارسها التحالف الأمريكي الإسرائيلي وبصفة أخص تحالف الثنائي بوش-شارون. ومن المحتم أن يتواصل النضال من أجل الديمقراطية في العالم العربي دون أن نغير التفاتنا لتلك المبادرة الأمريكية.

افتتاحية

هذا هو الموقف السليم نظريا. ولكن الصعوبة الحقيقية تبدأ بعد ذلك. فلدينا ألف سبب لرفض "فرض الديمقراطية" من الخارج. ولكن المشكلة هي أننا نختلف حول "قوة الدفع" من أجل الديمقراطية من الداخل. فالنظم السياسية العربية تتلاعب بالمشاعر الوطنية المشروعة من أجل رفض الديمقراطية ذاتها.

## أين نجد قوة الدفع الديمقراطي؟

ويحاول بعضها القيام بإصلاحات تجميلية ضئيلة لا تغير جوهر النظام السياسي البعيد كل البعد عن الديمقراطية. وبعضها يرفض حتى تلك الإصلاحات التجميلية التافهة والتي لا تحظى بأدنى ثقة من جانب المجتمع السياسي والمدني. والواقع أن البيئة السياسية الداخلية في أكثرية الدول العربية قد زادت تدهورا خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ على عكس ما يملئ المنطق.

وقد يكون موقف الحكومات والنظم السياسية العربية مفهوما. إذ تؤكد الحكمة المعروفة أن الديمقراطية لا تُمنح، وأن أحدا لا يتنازل عن الاستبداد والطغيان من تلقاء ذاته بل فقط عندما تناضل الشعوب من أجل الديمقراطية والإصلاح الدستوري. ولكن ما أن نُؤكد هذا المعنى حتى تبدأ الإشكالية الحقيقية. فالنضال الشعبي في العالم العربي ضئيل للغاية ولا يكفى بالمرّة لانتزاع الديمقراطية أو

لا أحد يتنازل  
عن الاستبداد  
والطغيان من  
تلقاء ذاته بل  
فقط عندما  
تناضل الشعوب  
من أجل  
الديموقراطية  
والإصلاح  
الدستوري.

الحرية الحقيقية والإصلاحات الدستورية المطلوبة لوضع البلاد العربية على طريق التحول الديموقراطي. ولا يبدو أن هذا الواقع سوف يتغير سريعا أو في المدى المنظور إلا على نحو مفاجئ لا يمكن توقعه في هذا البلد أو ذاك.

ويضاعف القلق أن التشكيلات السياسية العربية تعرف صراعا أساسيا لا يشتمل على الديموقراطية بذاتها بين نخب استبدادية تحكم بوسائل بوليسية وعسكرية وإدارية ونخب "إسلامية" تعمل من أجل الاستيلاء على السلطة بوسائل جماهيرية أو عنفوية من أجل إقامة "دولة إسلامية" بمفهومها الخاص، والتي تعنى في الجوهر دولة دينية مطلقة. وينشأ هذا الصراع الأساسي من تشكيلة سياسية استقطابية ثنائية لا يملك فيها الديموقراطيون حضورا جماهيريا يذكر إلا في حالات محدودة وعلى سبيل الاستثناء من النمط العام السائد في المنطقة العربية مثل الاستثناء المغربي.

### ديموقراطية بدون ديموقراطيين؟

لقد أثيرت هذه الإشكالية منذ زمن. وصورها بدقة كتاب الدكتور غسان سلامة "ديموقراطية بدون ديموقراطيين؟" الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية منذ أكثر من عشر سنوات. ولم يتغير الواقع السياسي العربي بدرجة محسوسة عن وقت صدور هذا الكتاب. ولكن هل يعني ضعف القوى الديموقراطية في الواقع السياسي العربي بالضرورة عدم إمكانية الانتقال الديموقراطي؟ هل تعد هذه الصياغة مع أمانتها مع الواقع الطريقة الوحيدة للقيام بتقدير موضوعي لإمكانات التحول الديموقراطي في العالم العربي؟

لدينا ما يجعلنا نغادر تلك المنصة المنهجية للتوصل إلى نتائج أو استنتاجات مغايرة وقد تكون أكثر توافقا مع التجربة التاريخية للتحول الديموقراطي في الغرب وفي العالم العربي على السواء.

ان البحوث التاريخية الجديدة حول بدايات التحول الديموقراطي في أوروبا الغربية وخاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا خلال القرنين السابع والثامن عشر تراجع بعض الاستنتاجات المتعجلة والمستقرة حول ظروف هذا التحول. لقد افترضت

رواق عربي (٩)

الأدبيات التقليدية حول الديمقراطية في أوروبا الغربية أنها نشأت مباشرة عن فكر التنوير والفكر الدستوري الديمقراطي الحديث. ويواجه هذا الاستنتاج اعتراضات شتى وإن لم يكن هذا هو المكان الملائم لسرد هذه الاعتراضات. وبكل بساطة يستنتج البحث التاريخي الحديث أن روافع التحول الديمقراطي في التشكيلات السياسية الفعلية لأكثر بلاد أوروبا الغربية لم تتمثل في الفكر الدستوري الحديث ولا مبادئ حركة التنوير. بل إن الثورة الفرنسية ١٧٨٩ التي تعد النموذج الكلاسيكي لأثر فكر التنوير لم تؤسس نظاما ديمقراطيا وإنما إرهابا معمما ومتواصلا انتهى إلى الإمبراطورية ثم عصر الاستعادة.

لقد تطورت الديمقراطية في الواقع السياسي عندما اجتمعت معادلة من ثلاثة معطيات أساسية. الأولى هي تعددية سياسية فعلية وجوهرية، والثانية هي تطور توازن حرج بين القوى والثالثة هو التعلم الذي يتيح إمكانية التوصل إلى حل سلمي للصراع السياسي في بيئة تعددية يقوم على مبدأ "تحكيم" الأغلبية.

ويعنى ذلك أنه ليست هناك إمكانية للتحول الديمقراطي طالما ظل المجتمع السياسي "واحديا" بمعنى أنه يتكون حول مركز سياسي وحيد. بل لا بد أن "ينقسم" المجتمع السياسي بين عدة مراكز أو إلى قوى متعينة في الواقع السياسي لا يمكن قسرها على الانتظام في رؤية واحدة للسياسة أو السياسات.

وبطبيعة الحال ثمة قدر ما من التعددية السياسية في كل المجتمعات التاريخية. ولكن هذه التعددية النظرية ليست كافية لطرح الديمقراطية كاختيار ممكن وفعلي. إذ لا يبدأ ذلك إلا إذا تحقق قدر من التوازن الحرج بين القوى السياسية. فوجود معارضة ضعيفة لمركز قوى للسلطة السياسية لا يفتح إمكانيات كبيرة للتحول الديمقراطي وهذا هو الحال في العالم العربي. وغالبا ما تجد السلطة السياسية إغراء لا يقاوم في القضاء على المعارضة ما أن تبرز حتى لا تتقوى مع الوقت على نحو يمكنها من منازعة السلطة. ولذلك لا تنشأ إمكانيات حقيقية للديموقراطية إلا إذا تحقق حد أدنى من التوازن السياسي. وغالبا ما يحدث ذلك عندما تتجمع أو تتحد القوى السياسية في مرحلة فرز تاريخية لتنتج قوتين كبيرتين يتحقق بينها توازن قوى.

ليست هناك  
إمكانية للتحول  
الديموقراطي  
طالما ظل  
المجتمع  
السياسي  
"واحديا" بمعنى  
أنه يتكون حول  
مركز سياسي  
وحييد.

ولكن هذا التوازن يمكن أن يفضي إلى العنف. بل غالبا ما أدى إلى عنف ممتد زمنيا وقاس إنسانيا ومجتمعيا. وهذا هو ما حدث في معظم حالات الصراع السياسي السابق على الانتقال الديموقراطي في أوروبا الغربية خلال القرون الثامن والتاسع عشر والعشرين. وبوسعنا القياس هنا على حرب المائة عام بين الإمارات الكاثوليكية وتلك البروتستانتية في أوروبا خلال القرنين السادس والسابع عشر. فقد أنتج هذا الصراع الممتد والمتوازن بين حزبين دينيين فكرة الدولة اللادينية أو العلمانية كما يفهم من (صلح وستفاليا) الذي يعد بداية التنظيم الدولي (الأوروبي) الحديث.

ولكي يؤدي التوازن إلى الديموقراطية لا بد أن يحدث "أثر التعلم أو التعقل" الذي يفتح فرصة الديموقراطية باعتبارها في الواقع اكتشافا أو بديلا للعنف الذي مثل الأسلوب المعروف والمعتاد تاريخيا لتسوية الصراعات الاجتماعية والسياسية الكبرى. إذ ينشأ التعلم الإيجابي بديلا للعنف. فبدلا من أن "يستأصل" أحد الطرفين الآخر يمكن إيجاد وسيلة بديلة تقوم على التعايش والتنافس السلمي المنظم على السلطة السياسية وهو ما يطرح إمكانية "تداول السلطة" بصورة سلمية: أي الديموقراطية في مفهومها التاريخي الأول.

ومعنى ذلك أن الديموقراطية التاريخية هي "اكتشاف" أملاه التعلم أو التعقل لحل الصراعات السياسية بصورة سلمية، عندما يكون حل الصراعات السياسية الداخلية بوسائل عنيفة مكلفا ومدمرا لمصالح قوى متصارعة متوازنة القوة قد لا يكون أيا منها ديموقراطيا أو صاحب رسالة ديموقراطية.

وبطبيعة الحال فإن استمرار التعلم يقود إلى تطوير الفكرة الديموقراطية من مجرد التعايش السلمي وتنظيم التنافس السياسي. ويحدث هذا التطوير في اتجاهات شتى بقدر ما يتيح الوعي التاريخي أو تحتم الظروف الموضوعية. فقاعدة الأغلبية التي يتم الاحتكام إليها تتوسع لتشمل قوى جديدة حتى تصل إلى حق كل المواطنين أو السكان في الانتخاب والترشح. ولم يتم الأخذ بهذا المعنى كاملا في أوروبا الغربية سوى بعد الحرب العالمية الثانية. أما في الولايات المتحدة فلم يتم تقويض النظام العنصري، ويستقر حق الأفارقة الأمريكيين في التصويت والترشح

رواق عربي (١١)

إلا بدءاً من منتصف عقد الستينات.

ومن ناحية أخرى يتم إعادة تعريف الديمقراطية بالإشارة لا إلى مبدأ حكم الأغلبية المتنقلة وحده بل أيضاً بالإشارة إلى مبادئ عامة أخلاقية مثل المساواة وحرية الاعتقاد والضمير وحرية التعبير والتجمع والتنظيم والحق في تداول المعلومات . الخ. ولم تستقر تلك المبادئ في حالة الدول الديمقراطية العصرية إلا متأخراً جداً. كما أن هذه المبادئ لا زالت تتطور دستورياً وفعالياً حتى الآن. فقد تضاف إليها مكتسبات مهمة ولكن قد تعطل جزئياً أو كلياً أو تنكمش فعلياً بما في ذلك أن يتمتع عدد كبير من الناس عن استخدام حقهم الدستوري في الانتخاب والترشح لأسباب شتى. وبهذا المعنى فإن الديمقراطية ليست شيئاً جاهزاً أو اسماً لنظام سياسي ما بل هي عملية ديناميكية متواصلة وهي لم تتوج أبداً بعد لتعني مساواة حقيقية أو تفعيلاً كاملاً للمبادئ التي ينظر إليها باعتبارها أموراً أساسية لمعنى الديمقراطية ذاته.

### تنظيم المنافسة

ليس ما يهمننا في السياق الحالي هو متابعة الجذور التاريخية للديموقراطية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية أو بقية بلاد العالم. وإنما الإفادة من هذا التاريخ في بحث مستقبل الديمقراطية في العالم العربي. فالقول بأن الديمقراطية لا تنشأ في غياب قوى ديموقراطية ليس دقيقاً ولا يتفق مع الحالات التاريخية لتطور الديمقراطية في الغرب. فلم يكن الصراع الذي أنتج التحول الديموقراطي في معظم هذه البلاد الأوروبية أو الغربية يدور بين قوى ديموقراطية وقوى معادية للديموقراطية وإنما بين قوى لم يكن أيها ديموقراطياً حقيقة وهي جميعاً وجدت أن الديمقراطية هي الحل العقلاني البديل للعنف المتواصل والذي يخسر فيه الجميع. وبهذا المعنى يكفي أن يتطور فهم أو رؤية ما للديموقراطية باعتبارها حلاً عقلانياً سلمياً يتم من خلاله الاعتراف بالآخر وتنظيم المنافسة السياسية بالاحتكام إلى قاعدة الأغلبية وتوزيع ذلك الاكتشاف عبر عملية تعلم متواصلة يتم من خلالها تقنين مبادئ دستورية أرقى باستمرار. فكان مبدأ "الأمة

إن الديمقراطية  
التاريخية هي  
"اكتشاف" أملاه  
التعلم أو التعقل  
لحل الصراعات  
السياسية  
بصورة سلمية.

مصدر السلطات" تطوير تال لاكتشاف قاعدة الأغلبية وليس سابقا عليه .  
لا يعنى ذلك أن على العالم العربي أن يأخذ بنفس الطريق للتطور الذي اتخذته  
الديموقراطية في الدول الغربية تاريخيا . فذلك مستحيل علاوة على أنه يصطدم  
بمبدأ التعلم الذي هو عنصر جوهري للتطور الديموقراطي .  
غير أن تلك المناقشة قد تحسم نظريا الإشكالية التي غالبا ما تطرح من جانب  
المثقفين الديموقراطيين في العالم العربي وهى أن الصراع السياسي الفعلي في  
العالم العربي يدور حاليا بين قوتين غير ديموقراطيتين . إذ لا يختلف هذا الواقع  
في شئ كما قلنا عن حالات التطور التاريخي للديموقراطية في العالم الغربي بل  
يتفق معه الى حد بعيد . والعكس قد لا يكون صحيحا . فالذين يريدون حجب  
الشرعية عن القوى المعتدلة للإسلام السياسي لا يخدمون الديموقراطية كما  
يعتقدون بل يضررون بها . فالمهم في تلك الواقعة أن البلاد العربية تشهد لأول مرة  
منذ عقود طويلة تعددية سياسية فعلية . وبعض هذه البلاد تشهد توازنا سياسيا  
حرجا إلى حد ما بحيث أن العنف لا يضر بطرف واحد بل بالقوتين المتصارعتين  
معاً . ولا يكاد يغيب عن هذه المعادلة سوى عنصر التعلم الذي يقود للتعايش  
والاعتراف بالآخر وتنظيم المناقشة السياسية بصورة سلمية .

### التعلم في الحالة العربية

ولنتابع هذا التحليل من أجل تقوية فرص الانتقال الديموقراطي في العالم  
العربي بصورة سلمية نظريا . فلنبحث إذن في قضية التعلم .  
والواقع أنه لا يمكن الحديث عن غياب التعلم في العالم العربي بصورة مطلقة .  
لقد بدأت عملية التعلم الديموقراطي في حقبة ما بعد الاستعمار في لحظات  
متباينة . ففي مصر مثلاً بدأ النقد الديموقراطي على مستوى شعبي منذ وقوع نكبة  
عام ١٩٦٧ ، ومثلت مظاهرات الطلاب والعمال عام ١٩٦٨ أول تحرك يستلهم القيم  
الديموقراطية بعد أن كان ينظر إليها باحتقار في ظل التجربة الناصرية . ولا يعنى  
ذلك أن الفكرة الديموقراطية كانت غائبة تماما فالمنظرة التي تمت بين الرئيس  
عبد الناصر والمفكر المصري الكبير خالد محمد خالد حول العزل السياسي في

رواق عربي (١٢)

عام ١٩٦٤ كانت رائعة بكل المقاييس ودالة على تمسك عدد من المثقفين المصريين بالقيم الإنسانية والديموقراطية حتى في أوج التجربة الثورية. ولكن مظاهرات ١٩٦٨ كانت أول تعبير عن يقظة جماهيرية واسعة النطاق على حقائق ونتائج الممارسة اللاديموقراطية. لقد تعلمت الأجيال الشابة - التي لم تكن قد شهدت الحقبة الليبرالية المصرية في الممارسة والمدمجة كليا في المشروع الثوري الناصري- كيف يؤدي غياب الديمقراطية إلى غياب المحاسبية ومن ثم الافتقار الكامل للآليات التصحيحية الضرورية لأي مجتمع ناهض. ونتج عن هذه المظاهرات أول تنازل مهم من جانب الدولة الناصرية ولو على مستوى رمزي وهو بيان ٣٠ مارس، ١٩٦٨

وتعمقت عملية التعلم على المستوى الجماهيري في المظاهرات الطلابية الجبارة عام ١٩٧٢ و١٩٧٣ والتي طرحت نقدا ديموقراطيا منسجما وكاملا للنظام السياسي، وتضمنت وثائق ومطالبات ديموقراطية أكثر عمقا بكثير عن مظاهرات ١٩٦٨

أما على المستوى السياسي فربما يكون اليسار المصري والعربي أول من "تعلم" في الممارسة ما تعنيه الديمقراطية من قيمة وإنجاز جبار على المستوى المجتمعي. وبطبيعة الحال لم يكن هذا التعلم متساويا أو منسجما في كل الحالات العربية ولا عبر الفرق المتباينة لليسار. كما أن ثمة دائما بعض الشكوك حول "إخلاص" اليسار للقيم الديمقراطية بذاتها، وكالتزام مستقر أو مبدئي. فالماركسية اللينينية التي تحدرت منها القوى والأحزاب الماركسية العربية تميز بين مرحلتين من النضال التقدمي: مرحلة الثورة الديمقراطية ومرحلة الثورة الاشتراكية. فكأن الأولى هي مجرد تمهيد للثانية. ويؤكد هذه الشكوك أن قطاعا كبيرا من اليسار الماركسي العربي لا يقيم وزنا للديموقراطية ذاتها. ومع ذلك نستطيع أن نتحدث عن تعلم حقيقي في صفوف اليسار الماركسي. فلدينا أدبيات منذ الأربعينات تتقد الدولة السوفيتية المطلقة أو "التشوه البيروقراطي" أي الاستبداد بصورة عامة. ويمكن القول أيضا إن اليسار كان في طليعة القوى العربية الأكثر اتساقا وكفاحية



فيما يتعلق بقضية الديمقراطية. ولا شك أن انهيار الاتحاد السوفيتي كان له أثر كبير على تثمين الديمقراطية بين صفوف اليسار. ولدينا موقف متبلور في هذا الصدد يعد بالغ النضوج والانسجام في المغرب حيث قاد الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية - وهو من أبرز أحزاب اليسار في العالم العربي - أول حكومة ديمقراطية منتخبة شعبياً بقدر لا بأس به من الكفاءة. كما يقود حزب التجمع اليساري في مصر جهود أحزاب المعارضة لإحداث انفراجة ديمقراطية حقيقية في البلاد منذ بداية عقد الثمانينات.

**الديموقراطية**

**ليست شيئاً**

**جاهزاً أو اسماً**

**لنظام سياسي ما**

**بل هي عملية**

**ديناميكية**

**متواصلة.**

### **القومية الديمقراطية**

ولدينا أيضاً عملية التعلم الديمقراطي في صفوف القوى والحركات القومية العربية. وقد يدهش البعض من هذه الأطروحة لأن النظم الناطقة باسم هذا التيار - مثل نظام الأسد في سوريا ونظام صدام في العراق ونظام العقيد القذافي في ليبيا - هي الأشد عداوة للقيم الديمقراطية والأكثر استبداداً وعنفاً وانتهاكاً لحقوق الإنسان. غير أن التحليل الدقيق يبيح بالتعددية الفكرية داخل هذا التيار العريض. وكان عدد من أبرز المفكرين القوميين العرب قد أصر منذ البداية على احترام القيم الديمقراطية، ورفض التخلي عنها تحت أي ظرف، أو لتحقيق أي هدف آخر أو بتأثير أي ادعاء بما في ذلك الوحدة العربية، وهي الهدف الغالي للقوميين العرب. ولكن الأهم هو أن المحنة التي بدأت مع نكبة عام ١٩٦٧ قد أجبرت قطاعات أوسع من القوميين العرب وخاصة من المنتمين للناصرية على "تعلم" قيمة الديمقراطية. وتعد مدرسة مركز دراسات الوحدة العربية هي أهم تعبير عربي عن التوق الديمقراطي سواء لذاته أو كحامل للفكرة القومية. فكانت هذه المدرسة وراء عدد من المبادرات الفكرية الكبرى لإعادة التأكيد على القيم الديمقراطية في العالم العربي، وهو ما تسجله مطبوعات كثيرة للمركز، كما أنها كانت وراء تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٣.

**رواق عربي (١٥)**

## الديموقراطية والإسلام السياسي

وأخيرا نأتي إلى قوى الإسلام السياسي. وهنا أيضا نجد تعددا واضحا للمواقف الفكرية. وإجمالا فلا شك أن هذه القوى في مجملها هي الأقل تأثرا بفكرة الديموقراطية لأسباب كثيرة: فكرية وتاريخية. وبعض هذه القوى يمثل النقيض المباشر للفكرة الديموقراطية والحقوقية الحديثة. ولذلك درج الديموقراطيون على إدراجها جميعا تحت مظلة "الفاشية" وتسميتها بالفاشية الدينية. ومع ذلك فلا يمكن إنكار التعددية الفكرية والسياسية داخل هذه الحركة العريضة. فعلى المستوى السياسي هناك التيار الجهادي الذي يشن حربا عالمية باسم الإسلام، ولم يتأثر قط بالفكرة الديموقراطية، ويرفضها باعتبارها كفرا وعدوا. ثم أن هناك تيارات رئيسية ولكنها فضلت استراتيجية الانقلاب العسكري كما حدث في السودان. ولكن هناك تيار الأخوان المسلمين وهو التيار الأم لهذه الحركات كلها. ويتركز التعلم الإيجابي في هذا التيار الأخير. وبينما لا يمكن القول مطلقا أن عملية التعلم الديموقراطي قد اكتملت أو قطعت حتى نصف الطريق إلى الإيمان الحقيقي بالقيم الديموقراطية فقد بدأت هذه العملية بدون شك. ومثلت تجربة حزب الوسط في مصر- وهي للأسف لا زالت تجربة محجوزة- أحد أهم التعبيرات المنسجمة نسبيا لعملية التعلم هذه. كما تمثل المبادرة الإصلاحية التي طرحها الأخوان المسلمون في مصر خلال شهر مارس ٢٠٠٤ تويجا لعملية تعلم طويلة استغرقت عقدي الثمانينات والتسعينات وقد تتطلب مزيدا من الوقت وبيئة سياسية ديناميكية حتى تستقر.

وإذا أخذنا بالتشكيلة السياسية العربية في مجملها نستطيع أن نلمح السمات التالية لعملية التعلم الديموقراطي.

**أولا:** إن هذه العملية لا زالت في بداية الطريق ولا يمكن القول بأنها قد نضجت بما يؤمن طريقا مطمئنا أو منسجما لتطور الديموقراطية في أي من البلاد العربية ولا بين أية قوة سياسية أو فكرية. وبتعبير آخر فإن هذه العملية لم تكتمل وهي قابلة للانتكاس. ولكن ما يهمنا التأكيد عليه هو أن تلك الصيرورة لا تختلف كثيرا عما حدث في أوروبا الغربية حتى قبل الحرب العالمية الأولى حيث لم تكن هنالك

الذين يريدون  
حجب الشرعية  
عن القوى  
المعتدلة للإسلام  
السياسي لا  
يخدمون  
الديموقراطية  
كما يعتقدون بل  
يضررون بها.

قوة ديموقراطية منسجمة تماما .

**ثانيا:** إن سرعة التعلم الديموقراطي لا زالت محدودة بسبب البيئة السياسية التسلطية في الغالبية الساحقة من الأقطار العربية، وضعف أو انعدام استجابتها لمطالب الإصلاح الديموقراطي. فالتعلم الديموقراطي يستحيل أن يكتمل إلا في بيئة ديموقراطية بالفعل ولو بقدر معين. وعلى العكس فإن استمرار البيئة التسلطية على جمودها الراهن في العالم العربي يضاعف الميل نحو العنف السياسي كنتاج تلقائي لعنف الدولة ويضعف بالتالي من سرعة عملية التعلم. والواقع أن التشنجات السياسية العربية تعلمت قيم الديموقراطية بقدر ما أتاحه مستوى الإنجاز الفعلي لعملية تفكيك الهيمنة الواحدية المطلقة لنظم الحكم العربية وهو ما تم تقنينه في تجارب التعددية المقيدة التي شهدتها عديد من بلاد المنطقة في عقدي الثمانينات والتسعينات.

**ثالثا:** إن هذه العملية تقود أيضا إلى فرز متزايد القوة ليس بين تيارات ديموقراطية وأخرى معادية للديموقراطية وإنما إلى "فرق" أو "فروع" ديموقراطية وأخرى لاديموقراطية أو معادية للديموقراطية داخل كل من التشكيلات أو التيارات السياسية والفكرية الكبرى ذات الحضور الملحوظ داخل التشكيلات السياسية العربية. فاليسار الماركسي والناصري يتوزع بين فرق أو جماعات ديموقراطية وأخرى لاديموقراطية. ويصدق الأمر أيضا وإن بصورة مختلفة داخل التيار القومي العربي. ويقل هذا الفرز بين صفوف التيار الإسلامي وإن لم يكن غائبا إطلاقا.

ويعنى ذلك أن ثمة صعوبة حقيقية في تشكيل تيار سياسي يتمتع بالجماهيرية يقوم على الديموقراطية السياسية باعتبارها جوهر برنامجه السياسي. ومع ذلك فثمة إمكانية نظرية لتبلور "مزاج" ديموقراطي عام بين صفوف مختلف التيارات الكبرى. كما أن هناك فرصة نظرية أقل لتكوّن "تحالف ديموقراطي"، بين الفرق أو الجماعات الديموقراطية من بين صفوف مختلف التيارات الفكرية والسياسية. ولكن فرصة قيام مثل هذا التحالف تتوقف على نضوج قواعد الصراع السياسي العام كما تتوقف على سرعة نمو الفكرة الديموقراطية داخل التيارات الكبرى.

**رابعا:** وترتبط السمة السابقة بفكرة شائعة في البحث التاريخي حول

رواق عربي (١٧)

الديموقراطية في الحياة السياسية العربية وخاصة في العصر الليبرالي. فثمة اعتقاد بأن الديموقراطية والنضال الديموقراطي نشأت بالارتباط مع قضايا أخرى وبفضل هذه القضايا وخاصة القضية الوطنية لا بسبب وجود حركة دستورية وديموقراطية مستقلة بذاتها. ويتجه البعض إلى "تعميق" هذه الفكرة بالقول بأن الثقافة العربية الإسلامية لم تهتم بقيمة الحرية -التي هي جوهر الفكرة الديموقراطية الدستورية- وإنما بفكرة العدل. وبذلك يتم التمييز بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الغربية الحديثة من حيث أن الأولى دارت حول مفهوم العدل والثانية دارت حول قيمة الحرية أو قيمة المساواة. والواقع أن هذا التمييز لا يعدو أن يكون وصفا تجريديا. فالثقافة الغربية بدورها شهدت نمو حركات غير ديموقراطية وشمولية مثل النازية والفاشية. وبذلك يمكن القول بأن المقارنة ذاتها غير دقيقة وغير تاريخية. إذ لا تجوز المقارنة بين الثقافة الأوروبية الحديثة من ناحية والثقافة العربية الإسلامية في العصور الوسطى التي شهدت تبلور الفقه والثقافة الإسلامية بشكل عام.

وتعيدنا هذه الملاحظة إلى تطور الفكرة الديموقراطية في العالم العربي في العصر الليبرالي. فالقول بأن الفكرة الديموقراطية نشأت بفضل القضية الوطنية وبالارتباط بها ليس دقيقا تماما. ففي مصر اضطرت بعض القوى المؤمنة بالديموقراطية إلى "التساهل" مع الاحتلال من أجل تسوية الحساب مع النزعات الاستبدادية لأسرة محمد على الحاكمة أولا وكمقدمة ضرورية لانتزاع استقلال حقيقي. ولا شك أن كراهية الإمام محمد عبدة العميقة للطغيان الشركسي المتجسد في أسرة محمد على كان سببا دفعه للإفادة العملية من قوة المعتمد البريطاني في مصر من أجل توسيع الحريات وتقليص الاستبداد. وكان ذلك هو أيضا الموقف الأول لحركة الأحرار الدستوريين وهو التيار الذي تبنى الفكر الليبرالي. وبتعبير آخر كانت الديموقراطية بعدا أصيلا لتيار النهضة والتوير فضلا عن كونها النظام المناسب لتحقيق الغايات الوطنية.

والواقع إن حقيقة الارتباط بين الحركة الديموقراطية والقضايا الأخرى وعلى رأسها القضية الوطنية ليس أمرا يخص العالم العربي وحده. فلم يكن هناك حزب

إن المحنة التي  
بدأت مع نكبة  
عام ١٩٦٧ قد  
أجبرت قطاعات  
أوسع من  
القوميين العرب  
وخاصة من  
المنتسبين  
للناصرية على  
"تعلّم" قيمة  
الديموقراطية.

ديموقراطي خالص في أي بلد غربي حتى لو كان يسمى بالحزب الديموقراطي مثل  
الحزب الديموقراطي الأمريكي. فقد عارض هذا الحزب تحرير العبيد في  
ستينيات القرن التاسع عشر. كما أنه هو الذي قام بإلغاء حق الترشح والتصويت  
للأفارقة الأمريكيين بعد أن فازوا به من خلال التشريعات التي أدخلها لينكولن  
المنتمى للحزب الجمهوري. ولكن الحزب الديموقراطي صار هو إطار العمل  
المفضل للقيادات الأفريقية الأمريكية منذ عقد الأربعينات. وبتعبير آخر فإن مواقف  
القوى والتيارات السياسية الكبرى في أوروبا الغربية تغيرت من مرحلة لأخرى تبعا  
لقضايا ومتغيرات كثيرة مع الزمن وتبعا لمصالحها الأيديولوجية والسياسية في كل  
مرحلة من تطور المجتمعات. ويعد الارتباط بين القضية الوطنية والنضال  
الديموقراطي أمرا طبيعيا للغاية. ويمكن القول بأن هذا الارتباط يشكل جزءا لا  
يتجزأ من عملية التعلم. فقد اكتشف رواد النهضة في ستينيات القرن التاسع عشر  
مثلا اكتشاف المثقفون القوميون بعد ذلك بنحو قرن أن الديموقراطية هي أحد أهم  
مصادر قوة المجتمعات ومنعتها وأن الاستبداد هو السر وراء فقدان المنعة الوطنية  
والقومية.

### ماذا يعنى تعلم الديموقراطية؟

يعنى تعلم الديموقراطية بين أشياء أخرى إدراك أن فرصة تطبيق جانب من  
أفكار وبرامج أية قوة فكرية أو سياسية ستكون أكثر أصالة وانسجاما في ظل  
الديموقراطية عنها حتى في ظل نظام ديكتاتوري يحكم باسم هذه الفكرة. وهذا هو  
ما تثبته التجربة السوفيتية التي استندت إلى مبدأ العدالة الاجتماعية وحقوق  
الطبقة العاملة. وقد تم تجريد الطبقة العاملة في هذه التجربة من حق التنظيم  
النقابي المستقل وحق الإضراب الذي ضمنتها لها الديموقراطية في أوروبا الغربية.  
ويصدق ذلك أيضا على التيار الديني المعتدل، فيمكن القول بأن النمو الحقيقي  
للضمير الديني يتم في ظل الديموقراطية بالمقارنة بالدولة المطلقة التي تحكم باسم  
الدين وتصادر في نفس الوقت حرية الضمير والاعتقاد.  
غير أن هناك مجالا أوسع وأكثر شمولاً لتعلم الديموقراطية في الحياة

رواق عربي (١٩)

السياسية والفكرية العربية. ويتم هذا التعلم على مستويات مختلفة من العمق. فالأصل التاريخي للديموقراطية قام على الفضائل العملية للديموقراطية وتحديد التعايش والتنافس السلمي بين مختلف تيارات الفكر والسياسة ومبدأ حكم الأغلبية المتقلة. ولكن الفضائل العملية للديموقراطية ليست أهم مستوياتها ولا أعظم معانيها. وقد عكس تطور الفكر الدستوري والحقوقى مستوى أو معنى أعمق للديموقراطية بحيث لم يعد من الممكن اختزالها في الجانب العملي وحده وصارت تعنى قبل كل شئ النظام الذي يرعى ويحمى الحريات العامة ومبادئ المساواة والعدالة بالقانون والتدابير الفعلية. والدليل على ذلك أن أية أغلبية لا يمكنها نقض تلك الحقوق الأساسية بدون الإطاحة بالديموقراطية ككل.

والواقع أن هذا هو المستوى الأهم بالنسبة للمناضلين من أجل حقوق الإنسان وبالنسبة للمثقفين وعديد من القوى الاجتماعية الأخرى. فهذه القوى لا تتنافس على السلطة السياسية، وبعضها ليست لديه أية فرصة عملية للتنافس الفعال على السلطة السياسية. وهو يريد الديموقراطية لأنها النظام الذي يحمى حرياته وحقوقه وحريات وحقوق الآخرين، فضلا عن قناعته بأن هذا النظام يملك آليات التصحيح التلقائي ويمنح للمجتمع أفقا حقيقيا للتعلم وحسن الاختيار على المدى الطويل. وهو بذلك النظام الذي يضمن تحريك آليات التقدم بغض النظر عن ممارس وظائف الحكم. والنظام الديموقراطي بهذا المعنى ليس مجرد نظام للحكم وإنما هو نظام للمجتمع أو منظومة للعلاقات الاجتماعية. فالمجتمع المدني لا ينمو نموا متواصلا إلا في ظل القيم المدنية الرفيعة التي صارت جزءا لا يتجزأ من النظام الديموقراطي.

ويختلف الأمر بالنسبة لبعض القوى التي قد تكتفي بالمستوى العملي من الديموقراطية فتختزلها في العملية الانتخابية. وعلى سبيل المثال فإن التيار الإسلامي المعتدل — مثل حركة الإخوان المسلمين — لا زال يكتفي في الجوهر بالجانب الإجرائي من الديموقراطية لاعتقاده بقدرته على تحقيق الأغلبية في انتخابات عامة حرة نزيهة. وهو لا زال يتحفظ على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان بتقييدها بما يعتقد أنه الشريعة. وبتعبير آخر فإن هذا التيار لم يستوعب

**التعلم  
الديموقراطي  
يستحيل أن  
يكتمل إلا في  
بيئة  
ديموقراطية  
بالفعل ولو بقدر  
معيّن.**

أن المعايير العالمية لاحترام حقوق الإنسان هي جزء لا يتجزأ من هذه الحقوق ومن تعريف النظام الديموقراطي، وأنه لا مجال لاحترام حقوق الإنسان ما لم يتم التقيد بالمعايير المقبولة عالميا لتطبيق هذه الحقوق وأن تقييد هذه المبادئ بما يعتقد أنه الشريعة يؤدي إلى نقض الحقوق ذاتها. فلا يجب أن ترد قيود على الحق في المساواة أمام القانون وإلا لكانت هذه القيود إهدارا لمبدأ المساواة ذاته سواء كانت تلك القيود تتعلق باعتبارات النوع فتعطي ميزة للرجال على النساء أو باعتبارات دينية فتمنح المسلمين امتيازاً لا يحصل عليه غير المسلمين. ويمثل نقض هذه الحقوق ومعايير تطبيقها نفيًا للديموقراطية ذاتها حتى لو طبق مبدأ الحكومة التمثيلية ومبدأ حكم الأغلبية.

وبهذا المعنى فإن النظام السياسي في إيران مثلاً ليس نظاماً ديموقراطياً بالرغم من أنه يأخذ بمبدأ حكم الأغلبية ولو بمقدار وقد يدير انتخابات دورية نزيهة. فطالما أن هذا النظام يقيد الحقوق الأساسية للإنسان وينتهكها بفظاظة بالغة لا يمكن أن يكون ديموقراطياً. وهذا هو ما تعلمه تيار الرئيس محمد خاتمي داخل الحركة الإسلامية في إيران.

وقد تتاح الفرصة لتيار الأخوان المسلمين في البلاد العربية لتعلم هذا المعنى الأعمق للديموقراطية. وكلما تسارعت عملية التعلم هذه يمكن للبلاد العربية أن تضمن انتقالاً أقل تكلفة وأكثر أماناً للديموقراطية مما حدث في إيران مثلاً، حيث أدى تأخر استيعاب القيم الأساسية للديموقراطية إلى تشبث نظام سياسي بالغ القسوة، ومناهض للحريات بحيث قد لا يكون من السهل الانتقال إلى ديموقراطية حقيقية بدون عنف كبير. كما أن توظيف الدين في المعارك والصراعات السياسية في هذه التجربة الصعبة قد يدفع كثيراً من الإيرانيين — إذا استمرت المعاناة لفترة طويلة— إلى مواقف سلبية من الدين نفسه على النحو الذي حدث في الثورة الفرنسية في نهاية القرن السابع عشر، أو الثورة الكمالية في عشرينات القرن العشرين.

## الجانب المعرفي

وأخيرا فإن ثمة مستوى ثالث ربما يكون أكثر تعقيدا وعمقا للتعلم الديمقراطي وهو المستوى الفلسفي ببعديه المعرفي والأخلاقي. ولم تلج غالبية الديمقراطيات الحديثة بعد هذا المستوى من التعلم بالرغم من أنه كامن في طبيعتها. فقواعد المنافسة السلمية في مجتمع ديمقراطي تدفع كافة الأيديولوجيات السياسية والتيارات الفكرية لمراجعته نسيجها المفاهيمي ذاته. ويؤدي توقف عملية المراجعة هذه أو القيام باستنتاجات خاطئة إلى ردة وتقهقر في النظام الديمقراطي. ولهذا السبب توقف تطور الديمقراطيات في العالم الغربي وخاصة في الولايات المتحدة وأمريكا الشمالية عموما.

وربما نضرب هنا مثلا بالماركسية الأوربية بالمقارنة بالماركسية السوفيتية لنوضح الفكرة. لقد تحولت الأخيرة إلى عقيدة "دولالية" وبيروقراطية تماما وهو الأمر الذي غيرها جذريا من فكر تحريري إلى نظام بالغ القسوة للهيمنة البيروقراطية كان أول ضحاياها هم من تحدثت الماركسية باسمهم: أي الطبقة العاملة التي حرمت من حقوقها السياسية والمدنية كافة فضلا عن البطش والقمع الذي تعرضت له في ظل الستالينية. وعلى العكس من ذلك تمكنت الماركسية الأوربية في ظل الديمقراطية من تحقيق إنجازات اجتماعية مهمة للطبقة العاملة والطبقات الشعبية وتغيرت هي مفاهيمها في سياق أفلمتها مع المعطيات الديمقراطية الأوربية الغربية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية. ولفترة طويلة توقفت عملية التعلم هذه عند المستوى السياسي العملي. أما على الصعيد المعرفي فقد فشلت الماركسية الأوربية في إنتاج معاني وأفكار جديدة نظرا لفشلها في استشفاف طبيعة التغير الذي ألم بمجتمعات "الرأسمالية بالغة التطور". ولا شك أن هذا هو جانب من أسباب هبوط شعبيتها الانتخابية في أكثرية بلاد أوربا الغربية خلال عقد التسعينات.

ومما لا شك فيه أن الأزمة الكامنة اليوم في الديمقراطيات الغربية تعود أساسا إلى توقف وتشوه تطورها المعرفي والأخلاقي. وقد لا يمكن تجاوز تلك الأزمة إلا بإنتاج معارف أرقى ومستويات أخلاقية أعلى. أما في بلادنا العربية فإن



**كـ  
الديموقراطية  
بعدا أصيلا لتيار  
النهضة والتنوير  
فضلا عن كونها  
النظام المناسب  
لتحقيق الغايات  
الوطنية.**

الأزمة تعود الى استمرار النظم البوليسية والشمولية بعد استفاد نطاقها التاريخي فضلا عن تراكم الفشل المعرفي والأخلاقي. وفي ظل تلك الأزمة المعرفية لا زالت مختلف تيارات الفكر والسياسية تناقش أمور المجتمع بدءا من عدة مفاهيمية تقوم على المطلقات وليس النسبيات وتتجاهل المعطيات الإنسانية لكل سياسة أو توجه أو فعل اجتماعي.

ونتيجة لهذا التشوه أو التأخر المعرفي يعتقد أنصار الإسلام السياسي أن التشوه الأخلاقي والظلم الاجتماعي والضعف القومي في مواجهة العدوان الأمريكي والصهيوني ناتج عن نقص في احترام القيم الدينية. وهم يروجون لفكرة أن الطريق إلى القوة والمنعة والعدل والأخلاق الفاضلة هو تأسيس دولة دينية تطبق الشريعة كما يرونها، ويعود هذا الفهم إلى ضالة المعرفة بالتاريخ الحقيقي للمجتمع والدولة في الحضارة العربية والإسلامية، وإضفاء طابع مثالي عليها. فمن الصعب للغاية على أي مطلع نزيه على هذا التاريخ القول بأن هذه المجتمعات والدول حققت العدل وشجعت نشر الأخلاق الفاضلة أو أن القوة التي تميزت بها مراحل معينة من نظام الخلافة كان ناجما عن تطبيق الشريعة. فالواقع أن هذه المجتمعات هي كيانات تاريخية عرفت كل أنواع الظلم والبطش والاضطهاد، وكل صور التمييز المعروفة فضلا عن كل صور الصراع السياسي وأساليبه. وهي لم ينقصها فضائل مهمة وأساسية بما فيها المنعة والقوة العسكرية التي ترد إلى عوامل تاريخية منها الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي والديني. ولكن الشريعة لم يكن لها الدور الأهم في الترتيب الكلي للعلاقات الاجتماعية بالمقارنة مثلا بعلاقات الإقطاع العسكري ونظام الالتزام والمستويات المتفاوتة للنضوج الثقافي بين مختلف الجماعات والشعوب التي تنافست على السلطة السياسية. ومن ناحية أخرى فقد عرفت تلك المراحل أنساقا من السلوك التي تخرج تماما بذاتها عن تعاليم الإسلام دون أن تنفى الطابع الإسلامي للمجتمع. وبتعبير آخر تسامحت الدولة بما فيها دولة الخلافة العباسية مع أنماط من الإبداع وأساليب الحياة ومديات من التنوع في الممارسة الثقافية والاجتماعية بل والأخلاقية ما يعده المتحمسون للإسلام السياسي اليوم أمورا مناقضة تماما للشريعة أو سببا لشن الحرب على الدولة

المدنية أو إعلان كفر المجتمع كله في بعض التحليلات.  
إن استيعاب تلك التجربة التاريخية الطويلة ودراستها بصورة علمية يساعد على إعادة فهم العلاقة بين الدين والقيم الدينية من ناحية وعمليات التقدم الاجتماعي والأخلاقي من ناحية أخرى. وعلى سبيل المثال يسهل اكتشاف أن نضوج أخلاق دينية فاضلة ينجم عن التقدم الاجتماعي والعدالة التوزيعية بأكثر كثيرا مما ينجم عن فرض هذه الأخلاق بواسطة قوة الدولة. كما أن احترام التعددية ومبادئ المساواة وحريات الرأي والتعبير والتنظيم والتنافس السلمي الشريف على تولى المناصب العامة في دولة ديموقراطية يوفر أرضية أكثر خصوبة بما لا يقاس للتدين الصحي والتطور الأخلاقي للمجتمعات بالمقارنة بأحوال الدولة المطلقة التي يتم تبريرها دينيا. وهذا هو ما اكتشفه رفاة الطهطاوى عندما قارن بين المجتمع العثماني الذي ولد في ظلّه بالمجتمع الفرنسي الذي ذهب للنهل من علومه في عشرينات القرن التاسع عشر.

وعلى أي حال لا يمكن المصادرة على عملية التعلم هذه. وتزدهر في هذه اللحظة اجتهادات فكرية ثاقبة وملهمة على يد مفكرين إسلاميين في مختلف أرجاء العالم الإسلامي وفي أوروبا الغربية والولايات المتحدة. ومن المؤسف أن اطلاع الإسلاميين العرب على هذه الاجتهادات وإدماجهم لها في صميم فكرهم السياسي لم يزل محدودا للغاية.

ولكن ما يصدق على التيارات الإسلامية المعتدلة صحيح بدرجات متفاوتة على جميع التيارات الفكرية والسياسية الأخرى في العالم العربي. فجميعها لم يتقدم كثيرا على طريق الاكتشاف المعرفي حتى بالنسبة لأسرار تكوين المجتمعات العربية والأسباب الحقيقية لتخلفها وضعفها. وتتمتع وسائل التحريض لا وسائل الفهم والمعرفة بتأثير طاغ على تكون الاتجاهات والآراء حتى داخل أكثر التيارات والفئات الاجتماعية ثقافة واقتدارا. ويسهم هذا التعلم البطيء في مضاعفة مشكلات التحول الديموقراطي في العالم العربي.

## هل ثمة فرصة للديموقراطية؟

إن بعض جوانب المعادلة الديموقراطية تتوفر في أكثرية من المجتمعات العربية بدرجات متفاوتة وإن لم تكن تلك الجوانب أو المعطيات ناضجة بما فيه الكفاية. فالتعددية السياسية الفعلية لا زالت محدودة نسبياً بسبب استمرار التخلف الصناعي، وسيادة الطابع الريعي للاقتصاد، وغلبة التوظيف الحكومي على سوق العمل واستيعاب الريف لأكثرية السكان أو نسبة كبيرة منهم على الأقل فضلاً عن الظلال الثقيلة للصراعات الخارجية وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي. وفي حالات كثيرة تحل التعددية الدينية والطائفية واللغوية محل التعددية الاجتماعية مما يشوه التطور السياسي.

وثمة افتقار للتوازن في التشكيلات السياسية حيث تتمتع أجهزة الدولة القهرية بسلطان غالب ليس فقط مقابل المجتمع المدني وإنما أيضاً بالمقارنة بأجهزة الدولة الأخرى. وقد اتسمت دولة ما بعد الاستعمار بالنمو السرطاني لهذه الأجهزة وتحكمها المباشر وغير المباشر في حياة المواطنين. وفي سياق الصراع مع التيار الإسلامي تعاضم نمو هذه الأجهزة وإخ

ضاعها للأجهزة السياسية والوظيفية الأخرى بحيث صارت الاعتبارات الأمنية هي المعيار الأساسي للسياسات العامة في كل مجالات الحياة. وبدلاً من المضامين والأشكال الثورية للسياسات العامة في عقدي الخمسينات والستينيات سادت ملامح الدولة البوليسية في معظم الأقطار العربية خلال العقدين الآخرين.

وتتسم الحالة السياسية العامة بقدر كبير من اليأس بسبب الجمود الشامل للدولة وسياساتها في معظم الأحوال. وبسبب اليأس والجمود السياسي والجيلي ينسحب القطاع الأكبر من السكان والأجيال الشابة على وجه الخصوص من الحياة السياسية وهو ما يقود إلى خلل عميق في التوازنات الكلية للمجتمع على كل المستويات.

ومع ذلك كله لا يمكن القول بأن فرص التحول والانتقال الديموقراطي في العالم العربي غائبة أو ضعيفة. فالرأي العام يفضل النظام الديموقراطي على غيره من الأنظمة بأغلبية ملموسة. بل تضطر النخب الحاكمة ذاتها لأسباب داخلية

المعايير العالمية  
لا احترام حقوق  
الإنسان هي جزء  
لا يتجزأ من هذه  
الحقوق ومن  
تعريف النظام  
الديموقراطي،

وخارجية لإعلان تفضيلها للنظام الديمقراطي.  
غير أن الاعتبار الأهم هو أن الديمقراطية تبدو هي المخرج الوحيد من الأزمة  
المتددة والشاملة الذي يضمن التطور السلمي للمجتمع والدولة في أكثرية الأقطار  
العربية. فقد عاشت المجتمعات العربية أكثر من نصف قرن في ظل أنظمة طوارئ  
حرمتها من أبسط الحقوق والحريات بل ودمرت هياكل المشاركة التقليدية والحديثة  
على السواء. وطال معظم القيادات العليا والوسيط لكافة التيارات السياسية قدر  
كبير من العسف والبطش. ولم تعد هذه المجتمعات قابلة لتحمل المزيد.  
ومع أن الحل الديمقراطي يبدو هو المخرج السلمي الوحيد من أزمة المجتمعات  
العربية فهي لا تتمتع بوسائل أو آليات واضحة للانتقال. فالانتخابات العامة يتم  
تزويرها على نطاق واسع والنضال المدني محاصر بدقة. أما المجتمع السياسي  
فيعانى من تشوهات جوهرية وافتقار لآليات العمل الحزبي السلمي المنظم.  
فما هو السبيل للانتقال الديمقراطي في مثل هذه الأحوال؟  
هذا ما نحاول الإجابة عليه في العدد المقبل.

**د. محمد السيد سعيد**